

## بيان صادر عن وزارة الخارجية الفلسطينية تطالب فيه المجتمع الدولي بالحدز من تضليل وادعاءات رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، بالحفاظ على الوضع القائم في المسجد الأقصى\*

رام الله، ٢٠/١٠/٢٠١٥

تحذر وزارة الخارجية من حملة التضليل والخداع، التي يروجها رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو ويحاول تسويقها إلى الرأي العام العالمي وقادة الدول، بهدف خلق وعي مزيف لحقيقة ما يدور في القدس، وما تتعرض له من عدوان، وما تحاول الحكومة الإسرائيلية تكريسه وفرضه بالقوة في المسجد الأقصى المبارك بشكل خاص، من خلال تأكيدات نتنياهو وتكراره لمقولة أن إسرائيل تحافظ على الوضع القائم دون تغيير في المسجد الأقصى المبارك، غير أن الحقيقة هي عكس ذلك تماماً، فالتفسير الإسرائيلي للإبقاء على الوضع القائم في المسجد يعني ببساطة تكريس التغييرات والإجراءات التي فرضها الإحتلال بالقوة في الحرم القدسي، بما فيها التقسيم الزمني، واستمرار اقتحامات المستوطنين والمتطرفين اليهود للمسجد، ضمن برنامج يومي وساعات محددة تفتح خلالها أبواب الحرم القدسي لليهود فقط، بالإضافة إلى الإجراءات والمضايقات اليومية للمسلمين وحراس المسجد وطلبة مدارس العلم، والمرابطين والمرابطات، وحجز هويات المصلين، وتحديد فئات عمرية لمن يُسمح لهم من المسلمين بالدخول إلى الحرم، وغيرها من الإجراءات والقيود التي يتبعها الإحتلال كمرحلة أولى لتكريس التقسيم الزمني ريثما يفرض بالقوة التقسيم المكاني.

تلقت الوزارة اهتمام الدول وصناع القرار كافة، والمجتمع الدولي والأمم المتحدة وهيئاتها إلى هذا التفسير الإسرائيلي، وتحذرها من التضليل المكشوف الذي يحاول نتنياهو واليمين في إسرائيل تسويقه. كما تؤكد الوزارة على أن الحفاظ على الوضع القائم في المسجد الأقصى المبارك، تقتضي مطالبة إسرائيل، القوة القائمة بالإحتلال في فلسطين، بالتراجع الفوري عن جميع هذه الإجراءات بما فيها التقسيم الزمني، ووقف اقتحامات المستوطنين والمتطرفين اليهود، وقوات الإحتلال للمسجد الأقصى المبارك وباحاته، وذلك بإلتزام دولي واضح، و ضمانات دولية لا تقبل التأويل، خاصة وأن جميع الإجراءات الإحتلالية تعتبر انتهاكاً فاضحاً لكل من اتفاقيات جنيف، واتفاقية أوسلو الموقعة بين الطرفين، والتي تنص على عدم جواز قيام أي طرف بأي عمل من شأنه الإجحاف بقضايا الحل النهائي، فحكومة إسرائيل ومن خلال احتلالها الغاشم وإجراءاتها

\*المصدر: دولة فلسطين، وزارة الخارجية

القمعية تحاول تفكيك قضايا الحل الدائم وتسويتها وفقاً للرؤية الإسرائيلية وبشكل أحادي الجانب.

تطالب الوزارة المجتمع الدولي وقادته أن لا يقعوا في فخ التضليل الإسرائيلي المنهجي، الذي يهدف إلى تكريس الإحتلال والإستيطان وتقويض حل الدولتين، وتدعوه إلى عدم الخلط بين واقع وحال الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وحقيقة أن إسرائيل تحتل بالقوة أرض دولة فلسطين بما فيها القدس الشرقية، وأن الطرف الفلسطيني يناضل بالطرق المشروعة والسلمية من أجل الحصول على حريته واستقلاله.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:  
ipsbeirut@palestine-studies.org  
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
<http://www.palestine-studies.org/ar/>